

القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية

د. / دراوسي مسعود*

Abstract:

A la lumière des développements rapides dans le domaine des affaires, des finances et du commerce mondial, la comptabilité est devenue l'une des sciences fondamentales, qui joue un rôle important et un rôle de premier plan, car il fournit des renseignements financiers afin d'aider un grand nombre de parties à prendre les bonnes décisions. Par conséquent, le travail de la comptabilité a sa propre constitution internationale qui régit la profession et qui est considéré comme les normes comptables internationales et les rapports financiers, ce qui contribue à la mise en œuvre de celle-ci dans l'amélioration de la qualité de l'information financière ou de données fournies aux différentes catégories des utilisateurs. L'objectif des états financiers est de répondre aux besoins de ses utilisateurs de l'information financière comme l'un des moyens les plus importants pour la divulgation du statut de l'entreprise. Certaines bases sont utilisées pour mesurer les éléments des états financiers. Ainsi, nous devons améliorer ces bases afin de présenter des données financières d'un usage général, vrai et peut être comparé par la divulgation.

Les mots clés: Comptabilité, Divulgation, Etats financiers, Normes comptables.

ملخص:

في ظل التطورات المتسارعة في مجال المال والأعمال والتجارة العالمية أصبحت المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور هام وبارز لما توفره من معلومات مالية تساعد العديد من الأطراف في اتخاذ القرارات السليمة. وبالتالي أصبح لمهنة المحاسبة دستورها العالمي الذي يحكمها والمتمثل في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حيث يساهم تطبيق هذه الأخيرة في تحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين.

الهدف من القوائم المالية هو تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات المالية كما تعتبر من أهم وسيلة للإفصاح عن وضعية المؤسسة يستعمل في قياس عناصر القوائم المالية مجموعة من الأسس، لذا يجب تحسين هذه الأسس لأجل تقديم معلومات مالية ذات مصداقية وقابلة للمقارنة عن طريق الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، الإفصاح، المعايير المحاسبية، القوائم المالية.

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي تطورا اقتصاديا هائلا أدى الى انتشار المؤسسات وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة. وزيادة حدة المنافسة بين الدول لجلب الاستثمارات الأجنبية. وفي ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال والتجارة العالمية التي زادت حدتها في القرن الحادي والعشرون ونجم عن ذلك ظهور بعض القضايا المحاسبية الجديدة كانعكاس للتطور الاقتصادي مما استلزم تصدي المحاسبة كأحد العلوم الاجتماعية لدراسة هذه القضايا.

أصبحت المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور هام وبارز لما توفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد العديد من الأطراف (المستخدمين) ذات العلاقة من داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ القرارات السليمة التي تعود عليها بالربح الوفير. لضبط مهنة المحاسبة وجعلها في وضعية تساعد على مواجهة ومسايرة التطورات الهائلة في الحياة الاقتصادية، تضافرت الجهود لإصدار قواعد تحكم هذه التقنية لتوفير المعلومة المالية الصادقة والقابلة للمقارنة لاستخدامها في اتخاذ القرار. وتوجت هذه الجهود بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 (تم إعادة هيكلتها 2001 الى مجلس) بالتنسيق مع المنظمات المهنية في العالم، وتمثل الهدف الأساسي لهذه الهيئة المهنية العالمية غير الحكومية في سن القواعد والمبادئ والإرشادات ومن ثم المعايير التي يسترشد بها المحاسب في أعداد القوائم المالية لمنشأته. وأصبح لمهنة المحاسبة دستورها العالمي الذي يحكمها والمتمثل في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ولا سيما أن هناك العديد من الدول ومنها العربية أصدرت تشريعات تلزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (مثل ما حدث في الجزائر تبني نظام محاسبي مالي يتماشى مع هذا المعايير) بهدف تضيق فجوة الاختلافات بين البدائل والمعالجات المحاسبية المسموح بها في مختلف الدول.

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة. ومنه، تتجسد مشكلة البحث في كيفية القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

1) مدخل للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (IAS & IFRS):

منذ نشوء المحاسبة (الفيد المزدوج) سنة 1494 الى يومنا هذا عرفت عدة تطورت مثل بقية العلوم الأخرى تمثلت هذه التغيرات في تلك القواعد التي أصبحت تحكم مهنة المحاسبة هذا بالإضافة الى تأسيس هيئة دولية غير حكومية سنة 1973 تعرف بلجنة المعايير المحاسبية الدولية (تمت هيكلتها سنة 2001 الى مجلس المعايير المحاسبية) تمثلت مهمتها الأساسية هي الإشراف على تنظيم مهنة المحاسبة عن طريق إصدار قواعد ومبادئ وإرشادات ذات قبول عام يرجع لها المحاسب في إعداد القوائم المالية للمؤسسة أصطلح على تسمية هذه القواعد باسم المعايير المحاسبية الدولية. وقد لاقت هذه الأخيرة قبولا لدى كثير من الدول، غير أن هناك بعض الدول تلقى صعوبات في تبنيها تلك المعايير.

1-1) مدخل للمعايير المحاسبية:

جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة STANDARD الانجليزية، وهي تعنى القاعدة، ويقصد بكلمة معيار فى اللغة النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوءه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، أيا كانت هذه المعايير يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين، هذه المقاييس منها ما هي طبيعية ومنها ما هي وضعية ومنها ما هي إلهية. أما المعيار فى المحاسبة (المعايير المحاسبية) هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند إليها المحاسب فى انجاز عمله من قياس واثبات وافصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع.

وعليه، فإن المعايير المحاسبية الدولية تعكس مجموعة من القواعد التى توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء مهنيين وأكاديميين يتفق عليها فيما بينهم لتشكل الإطار العام الذى يحكم عمل المحاسبين. فالمعايير المحاسبية الدولية تم وضعها من خلال المدخل الوصفى، حيث تم استنتاجها بواسطة أفراد أو مجموعات من خلال ملاحظة المحاسبة كما هي مطبقة فى المؤسسات الأمريكية.

- تأتى أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال العناصر التالية¹:
- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة (إعداد القوائم المالية لها)؛
 - تحديد الطرق الملائمة للقياس (قياس بنود القوائم المالية)؛
 - إيصال نتائج القياس إلى مستخدمى القوائم المالية (الإفصاح المحاسبى)؛
 - ومساعدة المستخدمين فى اتخاذ القرارات المناسبة وفى الأوقات المناسبة.

هناك أسباب عديدة ألزمت ضبط مهنة المحاسبة على المستوى العالمى عن طريق إصدار معايير مقبولة قبولاً عاماً وحقيقة هذه الأسباب يعود للتطور التى عرفته المحاسبة والبيئة المحيطة بها وتغير وسائل الإنتاج خاصة عنصر رأس المال يمكن حصرها فى²:

- ظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها على المستوى العالمى؛
- هيمنت العولمة على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادى والمالى؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمى؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- تخفيض التكاليف الإنتاج بما فيها تكليف المعلومة المالية؛
- تقليل الاختلافات فى قواعد إعداد القوائم المالية (الأنظمة المحاسبية)؛
- تسهيل عملية الدخول إلى الأسواق المالية الدولية؛
- وتسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين.

2-1) مزايا تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالى الدولية:

إن شعار إصدار المعايير المحاسبية الدولية هو القبول العام هذا من جهة ومن جهة أخرى إن الهدف منها هو تقريب وجهات النظر بين الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول. وعليه، فإن تبني هذه المعايير من أى دولة كانت حتماً يعود عليها بعدة مزايا نذكر منها:

- التناسق:

أي من خلال تبني مختلف المؤسسات ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، هذا ما يؤدي إلى إظهار قوائم مالية في صورة متوافقة وممتاثلة (قليلة الاختلافات).

- قابلية المقارنة:

نظرا لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي أن القوائم المالية لمختلف المؤسسات تكون قابلة للمقارنة والمفاضلة من قبل ذوي العلاقة على أسس واضحة.

- تلبية حاجيات المستخدمين:

بما أن المؤسسة لا يمكن أن تعتمد على نفسها لمزاولة نشاطها وتحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله أي أنها تنشط ضمن مجموعة من الأطراف محليين كانوا أو دوليين. فقد تحتاج مثلا إلى ممولين للتوسع في نشاطاتها، كما يمكن لها أن تمول منشآت أخرى فعندئذ لا تمنح القروض إلا على ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة طالبة التمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة مجدية إلا إذا كانت نابعة من قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية مقبولة قبول عام.

- وقابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد (متوافق) للقوائم المالية:

إن القوائم المالية المعدة على أسس وقواعد محاسبية مختلفة وكل قائمة يسعى من ورائها تحقيق هدف معين فتمثل هذه القوائم يصعب قراءتها وفهمها من طرف جميع المستخدمين.

لذا يتطلب الأمر مزيدا من التوضيح وإيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة: هناك بعض القضايا ظهرت للوجود خلال الفترات الأخيرة وذات البعد الدولي والتي تؤثر على المعلومة المالية التي يشترط فيها القابلية للمقارنة تعرف هذه القضايا بمصطلح مشكلات محاسبية معاصرة التي أصبحت من اهتمامات الجميع كأسعار التحويل، أسعار صرف العملات وترجمة القوائم المالية وخاصة المجموعة منها ومحاسبة الموارد البشرية... الخ، فمثلا لا يمكن ترجمة القوائم المالية المجمعة بناء على قوانين ومعايير محلية، حيث تفقدها خاصية المقارنة³.

1-3) محددات تطبيق معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية:

بما أن المعايير المحاسبية نشأت في بيئة معينة تمتاز بنظام رأسمالي متطور وأسواق مالية نشطة ودرجة عالية من الوعي سواء لدى معد القوائم المالية أو المستخدم لها، هذه العناصر قد لا نجدها في كثير من الدول وخاصة السائرة في طريق النمو أي أن البيئة المحيطة بالمحاسبة تختلف من منطقة لأخرى هذا ما يجد من عدم تبني بعض الدول للمعايير المحاسبية الدولية لأي سبب من الأسباب. ولهذا أثارت بعض المنظمات المهنية صعوبات وعقبات تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مباشرة أهمها:

- اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم:

إن أي مرحلة معينة من التطور المهني تواكب بالضرورة مرحلة معينة من التطور الاقتصادي والسياسي، لذا فإن المعايير المهنية المحلية تحاول حل المشكلة العملية التي تواجه المهنة في دولة ما، أما المعايير المهنية الدولية فإنها أقرب إلى منشآت التدقيق الكبرى وتحتاج إلى اقتصاد متطور.

- اختلاف القوانين:

إن اختلاف القوانين من دولة لأخرى وخاصة القانون التجاري وقانون الضرائب يقتضى تقرير المراجع أن يلقى المتطلبات القانونية المراعاة فى دولة من الدول، فإذا تباينت المتطلبات القانونية مع نصوص المعايير يجد المحاسب (المتمتع لمهنة المحاسبة) نفسه مضطرا لتغليب نصوص القوانين المحلية.

- تباين مستوى التأهيل العلمى والعملى:

يختلف مستوى التعليم من دولة ولأخرى، نفس الشيء بالنسبة للتدريب المهنى والتعليمى الأمر الذى يجعل المحاسب يواجه صعوبات فى تبنى المعايير الدولية بسبب صعوبة فهمه لها نتيجة ضعف ثقافته المهنية.

- اختلاف الظروف التاريخية:

للظروف التاريخية التى عاشتها كل دولة فى العالم آثار على مهنة المحاسبة، أى أن مهنة المحاسبة تتأقلم مع البيئة المحيطة بها، الأمر الذى أدى الى اختلاف مهنة المحاسبة من دولة لأخرى وحتى فى نفس الدولة فهى تتغير من مرحلة لأخرى حتى وصلت الى ماهى عليه حاليا. فمثلا لعبت الدويلات الايطالية فى القرنين الرابع والخامس عشر دورا هاما فى نقل الطريقة الايطالية فى مسك الدفاتر وفق القيد المزدوج إلى دول أوروبا ثم إلى باقى أنحاء العالم .

1-4) هيأت معايير المحاسبة الدولية:

تشرف على إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتطورها هيئة دولية مهنية غير حكومية هى:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB):

تأسست فى 29 جوان 1973 فى لندن، بناء على مبادرة من هنرى ينسون وممثلى لهيأت المحاسبة المهنية فى عشر دول هى: فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، إنجلترا، أيرلندا، الولايات المتحدة. وكان الهدف من وراء إنشاء هذه اللجنة هو صياغة المعايير الأساسية ذات القبول العام وذلك عن طريق:

- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس فى إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتها وقبولها لهذه المعايير؛
- والعمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية⁵

وقد أطلق على المعايير التى أصدرتها اللجنة اسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) حيث أصدرت من تاريخ إنشائها الى غاية 2001 (تاريخ إعادة هيكلتها) 41 معيار تمثل الأول (IAS1) فى عرض القوائم المالية، أما الأخير (IAS41) فقد خص الزراعة. وقد ألغى بعض هذه المعايير، والبعض الآخر أدمج فى معايير أخرى، ويعود ذلك لظهور معلومات تخص البيئة المحيطة بالمحاسبة لم تكن متوفر تاريخ إصدار المعيار، أين أصبحت 30 معيار.

- ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2001 الى هيئة مهنية محاسبية دولية جديدة تعرف باسم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث أصبح هذا الأخير يصدر معايير محاسبية تعرف باسم معايير الإبلاغ المالى الدولية (IFRS).

لم يلغى مجلس المعايير المحاسبية معايير اللجنة، وإنما أخذ في تطويرها بهدف تعميمها عالميا حيث أن هذه المعايير (IFRS) أصبحت إجبارية على المؤسسات المسجلة في سوق البورصة.

وقد أصدر المجلس منذ تأسيسه الى غاية الآن 09 معايير وهناك معايير تبقى كمشاريع (04 معايير تصبح سارية المفعول في 2013)، بالإضافة إلى معايير IAS و ifrs هناك شروحات وتفسيرات كل من الهيئتين لجنة تفسير المعايير واللجنة الدولية لتفسير معايير الإبلاغ المالي (SIC و IFRIC).

1-5) تبويب معايير المحاسبة الدولية:

يمكن تبويب معايير المحاسبة الدولية من خلال الغرض من التبويب، لكن يمكن ذلك من خلال ثلاث زوايا:

1. تبويب المعايير طبقا للأساس النوعي:-

حسب هذا الأساس تبويب المعايير حسب إصدارها، فنجد المعيار الأول خاص بعرض القوائم المالية، ثم المعيار الثاني المخزون وهكذا الى غاية المعيار الواحد والأربعون الزراعة. يلاحظ أن تناول المعايير المحاسبية على هذا الأساس يفقد القيمة النوعية لها، ولا يبرز علاقة الترابط ولتكامل بين هذه المعايير، خاصة مع تعدد ها وتنوع مجالات استخدامها.

2. تبويب المعايير طبقا لنوع القوائم المالية:

هنا تبويب المعايير على أساس القائمة المرتبطة بها وذلك على نحو نلخصه في النقاط التالية:

1.2 قائمة المركز المالي:

يرتبط بهذه القائمة المعايير المحاسبية التالية:
(2)IAS: المخزون، (16)IAS: الممتلكات والمعدات، (28)IAS: الاستثمارات في المؤسسات الشقيقة (31)IAS: التقارير المالية عن المشروعات المشتركة، (32)IAS: الأدوات المالية - العرض والإفصاح (36)IAS: انخفاضات في الأصول، (37)IAS: المخصصات والالتزامات، (38)IAS: الأصول غير الملموسة، (39)IAS: الأدوات المالية - الاعتراف والقياس، (40)IAS: الاستثمارات العقارية.

2.2 قائمة الدخل:

يرتبط بهذه القائمة المعايير التالية:
(8)IAS: التغير في السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والأخطاء والجوهريّة، (12)IAS: ضرائب الدخل، (17)IAS: عقود الإيجار، (18)IAS: الإيراد، (21)IAS: آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، (23)IAS: تكلفة الاقتراض.

3.2 قائمة التدفقات النقدية:

يرتبط بهذه القائمة معيار واحد فقط ألا وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 7: قائمة التدفقات النقدية. وتبدو أهمية هذا التبويب في مجال التطبيق العملي، حيث يستطيع المحاسب أن يتعرف على أهم معايير المحاسبة الدولية التي يجب أن هدفها ونطاقها عند إعداد القوائم المالية للمؤسسة التي تحت مسؤوليته، عوض أن يتبّه في جميع المعايير مما قد يؤدي الى ارتفاع تكلفة المعلومة المالية وخاصة أن ملزم بمراجعة القيد الحاكم.

وهذا النوع من التبويب وجهت له انتقادات نذكر منها: أن بعض المعايير لا نستطيع تصنيفها طبقاً لهذا التبويب، مثال على ذلك (41) IAS: الزراعة، كما أن هناك بعض المعايير يمكن أن تشترك ضمن أكثر من قائمة مثل IAS (23): تكلفة الاقتراض... الخ.

✚ 3. تبويب المعايير طبقاً للوظيفة المحاسبية:

للمحاسبة ثلاث وظائف أساسية تتمثل في: القياس، والعرض، والإفصاح وعلى أساس هذه الوظائف يمكن تبويب معايير المحاسبة الدولية الى ما يلي:

1.3 المعايير المرتبطة بوظيفة القياس: يمكن تصنيف المعايير المرتبطة بوظيفة القياس الى ما يلي:

(2)IAS: المخزون، (11)IAS: عقود الإنشاء، (12)IAS: ضرائب الدخل، (16)IAS: الممتلكات والمصانيع والمعدات، (17)IAS: عقود الإيجار، (18)IAS: الإيراد، (19)IAS: منافع الموظفين، (20)IAS: المحاسبة عن المنح الحكومية، (21)IAS: تأثير التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية، (23)IAS: تكلفة الاقتراض (26)IAS: المحاسبة والتقرير عن خطط التقاعد، (28)IAS: الاستثمارات في المؤسسات الشقيقة، (5)IFRS: الأصول غير المتداولة والمحفوظ بها للبيع، (36)IAS: الانخفاضات في الأصول، (37)IAS: المخصصات والالتزامات (38)IAS: الأصول غير الملموسة، (39)IAS: الأدوات المالية - الاعتراف والقياس (40)IAS: الاستثمارات العقارية، (41)IAS: الزراعة⁷.

تبرز أهمية هذا التبويب من الناحية العملية، حيث يستطيع المحاسب الاعتماد على مجموعة معايير القياس المحاسبى خلال الفترة المالية، وعليه عندما يطلب منه إعداد القوائم المالية السنوية أو المرحلية فإنه يستعين بمجموعة معايير المحاسبة الأخرى المرتبطة بوظيفتي الإفصاح والعرض⁸.

إضافة إلى التبويب الخاص بمعايير المحاسبة الدولية، يمكن أن يرتبط بوظيفة الإفصاح معيار الإبلاغ المالى رقم 03 اندماج الأعمال و (04)IFRS: عقود التامين، (07)IFRS: الأدوات المالية - الإفصاحات، (08)IFRS: العمليات القطاعية؛

2.3 المعايير المحاسبية المرتبطة بوظيفة العرض:

بهدف عرض المعلومات المالية فى القوائم المالية يستعين بمجموعة من المعايير المحاسبية والتي تعرف بمعايير العرض و المتمثلة فيما يلى:

IAS (1): عرض القوائم المالية، . (8)IAS: التغيير فى السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والأخطاء الجوهرية.

. (32)IAS الأدوات المالية - العرض والإفصاح، يتضمن هذا المعيار موضوعات ترتبط بالإفصاح، إلا أن الجزء الأكبر يرتبط بكيفية عرض البيانات المالية⁹.

3.3 المعايير المحاسبية المرتبطة بوظيفة الإفصاح: يشترط فى عملية الإفصاح أن تكون طبقاً لمتطلبات معايير معينة هي:

IAS (07): قائمة التدفقات النقدية، (8)IAS: التغيير فى السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والأخطاء الجوهرية. (10)IAS: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، (7)IFRS: الأدوات المالية الإفصاحات، . (8)IFRS: القطاعات التشغيلية

— (24)IAS: الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، (27)IAS: القوائم المالية الموحدة، (29)IAS: التقرير المالى فى الدول ذات التضخم الجامح، (7)IFRS: الأدوات المالية الإفصاحات، . (33)IAS: نصيب السهم من الأرباح، (34)IAS: القوائم المالية المرحلية¹⁰.

(2) طبيعة القوائم المالية والغرض منها:

تمثل القوائم المالية أدوات الإفصاح وتوصيل المعلومات المالية التي أنتجها النظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام الذي يفترض فيه توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذ القرارات، لذلك ينبغي توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية حتى تسمح بتحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله.

(1-2) ماهية القوائم المالية:

ينظر للقوائم المالية على أنها مسؤولية إدارة المؤسسة وتعتبر جزء من منظومة الإفصاح المالي وتتمثل هذه القوائم في:

⊕ قائمة المركز المالي:-

هي كشف يظهر أصول المؤسسة ومكوناتها ومقدارها، وكذلك خصوم تلك المؤسسة ومكوناتها ومقدارها أي مآليها وما عليها، وذلك في تاريخ معين، كما يطلق على هذه القائمة أيضا الميزانية العمومية، لأنها تعرض مكونات المركز المالي في صورة كشف يحتوي على جانبين متساويين، لذلك من ناحية فهي ميزانية، كما أنها عمومية لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات المؤسسة في لحظة زمنية معينة.

⊕ قائمة الدخل:-

هي كشف يظهر إيرادات المؤسسة ومكوناتها ومقدارها، وكذلك المصروفات والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات وذلك عن فترة عادة ما تكون سنة، لتحديد نتيجة عمليات المؤسسة من ربح أو خسارة عن الفترة التي تعد عنها تلك القائمة¹¹.

⊕ قائمة التدفقات النقدية:

تظهر هذه القائمة تفسيراً عن التغير في رصيد النقدية في نهاية الفترة عما كانت عليه في بدايتها، مع تقسيم هذا التغير إلى تدفقات نقدية من الأنشطة العادية (التشغيلية) وأخرى من الأنشطة التمويلية وثالثة من الأنشطة الاستثمارية.

⊕ قائمة التغير في حقوق الملكية:-

تعد هذه القائمة لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من: حقوق الملاك في بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي ربح أو صافي خسارة، وأيضاً أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة، وأخيراً رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة¹².

⊕ وملحق القوائم المالية:-

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم. وحسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) يتضمن عرض القوائم المالية:

- عرض أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة والتغيرات في السياسات مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات؛

- ومعلومات موضحة ومؤيدة للبنود المعروضة في صلب القوائم المالية مع استخدام نفس الترتيب الذي عرضت فيه البنود في القائمة أي معلومات أخرى يصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية¹³.

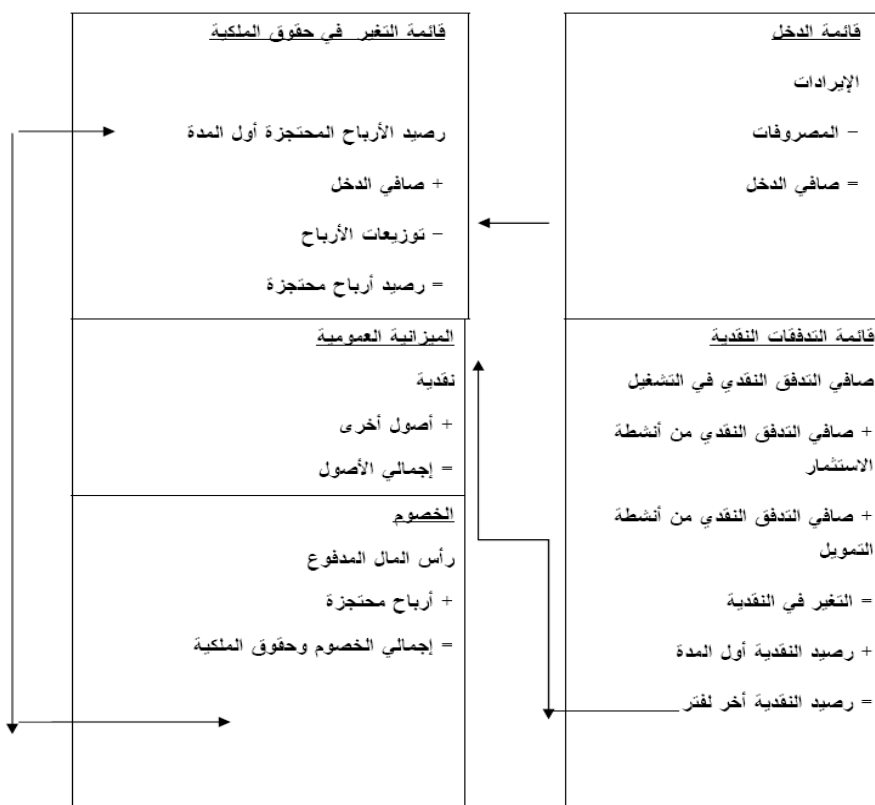
2-2) العلاقة بين مختلف القوائم المالية:

لا يمكن أن تستغنى أية قائمة على أخرى بل هناك تكامل بين القوائم حيث هناك بعض المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى وذلك على النحو التالي:

- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة يمثل النتيجة النهائية لقائمة التغيرات في حقوق الملكية سوف يظهر كأحد بنود الميزانية؛
- ورصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية¹⁴.

ويمكن توضيح العلاقة التي تربط القوائم المالية مع بعضها البعض من خلال الشكل:

شكل رقم 01: العلاقات بين القوائم المالية



المصدر: طارق عبد العال حماد، «التقارير المالية»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 130.

- ويستخدم في إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة فرضيتان أساسيتان هما:
1. **المحاسبة على أساس الاستحقاق:** والتي تعكس الإيرادات والنفقات التي تكبدتها المؤسسة خلال السنة المالية بغض النظر عن تاريخ وقوعها؛
 2. **والاستمرارية:** إذ تعد القوائم المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها، وسوف تستمر في عملياتها في المستقبل المنظور، أما في حالة عدم الاستمرارية في النشاط، يجب على الشركة أن تقدر قيم التصفية¹⁵.

2-3) مستخدمو القوائم المالية:

تستخدم القوائم المالية من قبل عدة أطراف داخلية وخارجية عن المؤسسة، وذلك للوفاء باحتياجاتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وقد فرق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالترتيب بين مستخدمي القوائم المالية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول: مستخدمو القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات

المستخدمون	حاجاتهم من المعلومات
المستثمرون	مخاطر وربحية
الموظفون	الاستقرارية والربحية
المقرضون	احتمال سداد المبالغ المقرضة والفوائد عند الاستحقاق
الموردون وديون	احتمال أن تسدد المبالغ عند الاستحقاق
أخرى	استمرارية النشاط
الزبائن	تخصيص الموارد واحترام الالتزام بالمعلومات
الحكومات	المساهمة في الاقتصاد المحلي، العمالة المولدة، نماء ورفاهية
الجمهور	المؤسسات

المصدر: هوام جمعة، «المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 31.

2-5) اهداف القوائم المالية:

- في أي نظام اقتصادي، تتغير أهداف القوائم المالية بتغير البيئة المحيطة بالمؤسسة كالظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، والمتتبع لتطور أهداف القوائم المالية ومستخدميها عبر الزمن يجد أنها مرت بثلاث تطورات أساسية هي:
1. **خلال الفترة (1900-1933):** كان الهدف هو خدمة الإدارة وخلال هذه الفترة كانت تنشر القوائم المالية فقط لتلبية الشكليات القانونية الملزم بنشرها، والهدف الأساسي هو الإفصاح عن مدى وفاء الإدارة بالتزاماتها اتجاه مساهميها باعتبارهم أصحاب الملكية؛
 2. **خلال الفترة (1933-1973):** فكان الاهتمام منصب على الهيئات المهنية المحاسبية أين كانت تراعى وجهة نظر الاتحادات المحاسبية المهنية، ولهذا كان الهدف الأساسي من القوائم المالية في هذه الفترة مدى عدالة الإفصاح ومدى انسجام تلك القوائم المالية المقدمة إلى المحاسبين مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP)، وقد أفرزت هذه الفترة إفصاحات تعرف لدى الباحثين في

نظرية المحاسبة باسم الإفصاح التقليدي أو الوفاي (إصدار قائمتين هما قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)؛

3. ومن 1973 إلى وقتنا الحاضر: تغير الهدف من القوائم المالية جذريا أين أصبح يراعى متطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية في هذه الفترة أصبحت تحدد أهداف التقارير المالية على أساس وجهة نظر المستخدمين الخارجين، وعرفت المحاسبة بأنها نشاط خدمي ينتج المعلومات المحاسبية المفيدة في اتخاذ القرارات للأطراف المهتمة¹⁶.

مما سبق، يتضح أن الهدف الأساسي والعام للقوائم المالية هو توصيل المعلومات لذوي العلاقة مع المؤسسة وخاصة ما يتعلق بالمركز المالي ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك، بحيث أن تكون هذه المعلومات مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

أما الهدف الأساسي لكل قائمة مالية على حدى فهو كما يلي:

- قائمة الدخل: أو نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة تعتمد أساسا لتقييم الربحية والمقدرة الكسبية للمؤسسة؛
 - قائمة التدفقات النقدية: تقدم معلومات عن حركة المقبوضات والمدفوعات خلال الدورة، أي تساعد في تقييم التدفقات النقدية؛
 - قائمة المركز المالي إلى جانب استعمالها لمقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة فإنها تعتمد لمعرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة لفترة ما؛
 - وقائمة التغير في حقوق الملكية: توضح مكونات الاستثمار للمساهمين ومصادر التغيرات في حقوقهم¹⁷.
- ولقد نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها في إعداد القوائم المالية، وأهمها:
- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛
 - الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تتسجم مع ما تفرضه معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية؛
 - واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية¹⁸.

2-6) خصائص وحدود القوائم المالية:

للاستفادة من القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة يشترط أن تتميز هذه القوائم ببعض الخصائص الأساسية، غير أنها تبقى رهينة بعض القيود التي تحد من أهميتها ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

✦ الخصائص النوعية للقوائم المالية:

هى تلك الصفات التي تجعل لمعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، والغرض من تحديد هذه الخصائص هو تعدد طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي الأمر الذي يتطلب تقييم نوعية المعلومات الناتجة عن تطبيق تلك الطرق ولأساليب. وعليه الخصائص النوعية هى الصفات التي ينبغى أن تتوافر في المقاييس المحاسبية والمعلومات الناجمة عنها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية¹⁹.

والخصائص النوعية نوعين هما:

- تتضمن الخصائص النوعية الأساسية أربعة خصائص:
1. **القابلية للفهم:** لكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر مستخدمها يجب أن تكون مفهومة بالنسبة لهم؛
 2. **الملائمة:** أي أنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية في المؤسسة؛
 3. **الموثوقية:** أي إمكانية الاعتماد على المعلومات الموجودة في القوائم المالية، ويمكن ذلك عندما تكون خالية من التحيز؛
 4. **وقابلية المقارنة:** أي تكون قابلة للمقارنة في الزمان (من سنة لأخرى) وفي المكان (من مؤسسة لأخرى)²⁰.
- وإضافة إلى الخصائص النوعية الأساسية، لا بد من توافر خصائص أخرى فرعية منها:
1. **أمانة (مصادقية) المعلومات،** بمعنى أن تعبر على الواقع تعبيرا صادقا؛
 2. **الحباد:** يقصد بذلك أن تفي المعلومات المالية بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون القوائم المالية (ذات الغرض العام)، وليس طبقا لاحتياجات مجموعة معينة فقط؛
 3. **الأهمية النسبية:** أي أن هناك معلومات هامة ومعلومات غير هامة، والمعلومات الهامة إذا لم تعرض في القوائم المالية أو عرضت بصورة غير صحيحة فإن ذلك يؤدي إلى تشويه المعلومات التي تشمل عليها القوائم المالية²¹؛
 4. **الكمال:** المعلومات داخل القوائم المالية يجب أن تكون كاملة في حدود الأهمية النسبية والتكلفة؛
 5. **والمحددات على الخصائص النوعية:** يقصد بذلك تلك الاستثناءات التي تفرض على القوائم المالية²².

✦ **وحدود القوائم المالية:**

- إن القوائم المالية عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها، إن لم تأخذ بعين الاعتبار عند تحليل المعلومات الواردة بها، ومن أهم هذه القيود نجد:
- **التسجيل التاريخي:** لا تعكس القوائم المالية القيمة الحالية للكثير من عناصرها، حيث أستخدم مبدأ التكلفة التاريخية لتقييمها؛
 - **الحكم والتقدير الشخصي:** تظهر الكثير من البنود في القوائم المالية على أساس الحكم والتقدير الشخصيين، كتقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للثبنيات... الخ وهذا ما يقلل من قيمة المعلومة المالية؛
 - **البنود التي لا تسجل محاسبيا:** تتجاهل القوائم المالية الكثير من البنود ذات الأثر الهام على القيمة المالية للمؤسسة كقياس قيمة الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية²³؛
 - **افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:** يجب على قارئ القوائم المالية أن يكون على علم بوجود بعض النفاثات الناتجة عن تغير الأسعار من فترة لأخرى (1 دج في الفترة ن لا يساوي 1 دج في الفترة ن+1) وعدم تعديل القوائم المالية بتلك التغيرات هذا يمثل حدودا للقوائم المالية وتصبح لا تعبر عن الحقيقة؛
 - **تأثير الإدارة:** تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترة، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة أن يحدث تأثير على بعض العناصر وبنود القوائم المالية مما يؤثر على أهميتها؛

مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: إذ يواجه المحاسب مشكلة الاختيار بين العديد من البدائل التي تلقى القبول العام، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تتناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة²⁴.

(3) متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي:

إن الارتباط بين وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي يمثل ثنائية قطرية في مجال إعداد القوائم المالية، القياس المحاسبي أساس نجاح وظيفة المحاسبة كنظام لمعلومات ولغة الأعمال، كما أنه عملية تطوير أي عنصر معلوماتي يدخل في نطاق التقارير المالية. الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المالية. إن توفير المعلومات ليس هدفا في ذاته بل وسيلة للاستفادة منها من طرف المستخدمين لها، ومن ثم يمكن الحكم على كفاءة المعلومات المحاسبية من خلال مقدار قيمة المنفعة التي تحتويها المعلومات المحاسبية للمستخدمين، والمنفعة يمكن قياسها من خلال دراسة سلوك المستخدمين اتجاه المعلومات المحاسبية بدونها ثم بها.

(3-1) تقييم مداخل القياس المحاسبي:

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار طريقة القياس الأكثر ملائمة لتوفير المصدقية للمعلومات المحاسبية، حيث أن الجدل القائم يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، خصوصا أن كل طريقة سيؤدي إتباعها إلى نتائج مختلفة لعناصر القوائم المالية.

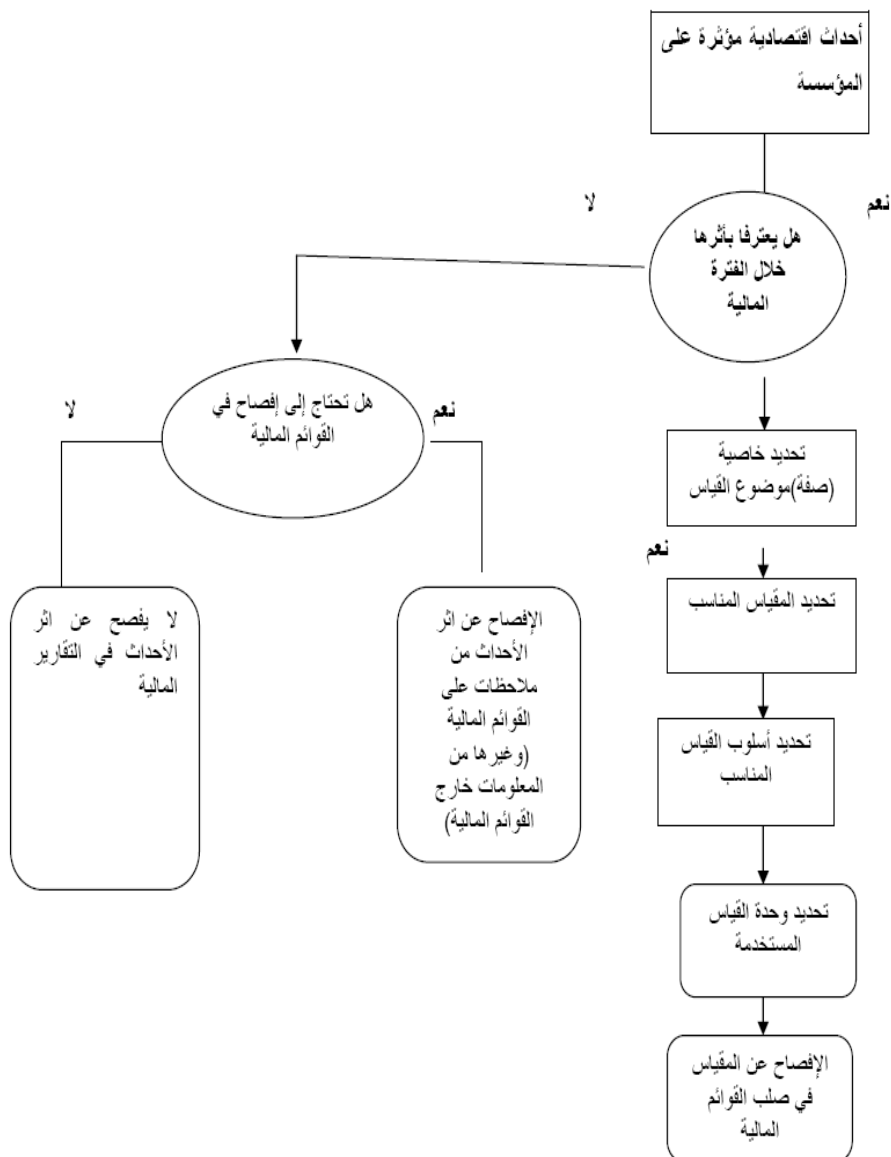
⊕ ماهية القياس المحاسبي:

- القياس المحاسبي وظيفة من الوظائف المحاسبية وإحدى الأهداف الرئيسية من إصدار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والمتمثل في تحسين أساليب القياس المحاسبي وتضييق نطاق الاختيار بين بدائل القياس. وهناك تعريفات متعددة للقياس المحاسبي وتختلف حسب وجهات نظر الباحثين لموضوع القياس المحاسبي وكذلك من فترة لأخرى ونذكر من هذه التعريفات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:
- يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد تنظيمية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
 - يعرف على أنه تلك العملية التي تؤدي إلى المطابقة بين الخواص والعلاقات المختلفة بموجب نموذج رياضي. أي أن صاحب هذا التعريف أضاف الجانب الرياضي لموضوع القياس؛
 - وحسب الجمعية المحاسبة الأمريكية، فيتمثل في مقارنة الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب علاقات محددة²⁵.

✚ أركان القياس المحاسبي:

تقوم عملية القياس المحاسبي عامة على مجموعة من الأركان الأساسية نوجزها من خلال الشكل:

الشكل رقم 2: أركان عملية القياس المحاسبي



المصدر: رضوان حلوه حنان، «النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير»، ط. دار وائل للنشر عمان، 2003، ص 162.

- **موضوع القياس:** قد يكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي، كأن يكون محل القياس هو الطاقة الإنتاجية للمشروع مثل معدل دوران مخزونه السلعي²⁶؛
- **المقياس المناسب:** مثل مقياس للقيمة أو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة²⁷؛
- **تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:** يتوقف اختيار أسلوب القياس المحاسبي المتبع في عملية القياس المحاسبي على أغراض عملية القياس؛
- **خصائص موضوع القياس:** لموضوع القياس عدة خصائص أو صفات مالية كالوزن، الحجم، الطاقة الإنتاجية؛
- **وحدة القياس:** تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية (الدينار مثلا) كأداة لتحديد مقياس الخصائص المالية السابق ذكرها؛
- **توقيت الاعتراف بالقياس:** إن تحديد أثر الأحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية يتطلب تحديد النقطة الزمنية التي ينعكس عندها أثر هذه الأحداث على عناصر القوائم المالية²⁸؛
- **والشخص القائم بعملية القياس:** بعد الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في هذه العملية، لأن نتائجها تختلف باختلاف القائمين بها، خصوصا في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية للقياس²⁹. ويمكن ذلك الشكل التالي:

✦ **معايير القياس المحاسبي:**

- لا اعتماد قياس سليم يؤدي الى نتائج (قيم) حقيقية هناك معايير أساسية أربعة يمكن الاعتماد عليها لقياس عناصر القوائم المالية³⁰:
- **الصلاحية:** يقتضى هذا المعيار أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها؛
- **القابلية للتحقق:** يعنى ضرورة وجود أدلة إثبات موثوق فيها لمخرجات نموذج القياس من معلومات، وتتمثل هذه الأدلة عادة في مجموعة من المستندات؛
- **الالتزام بالموضوعية:** في التطبيق والممارسة المحاسبية، يجب الابتعاد عن الحكم الشخصي بقدر الإمكان والاستناد على مصادر حقيقية للبيانات؛
- **والقابلية للقياس الكمي:** جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية، وكان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية.

✦ **مبادئ ومداخل ومدخل القيمة العادلة فى القياس المحاسبي:**

- لقياس عناصر القوائم المالية يعتمد على بعض المبادئ ذات القبول العام كما يسترشد ببعض الأسس والقواعد وأسس، وهى:
- **المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس:** تتمثل في مبدأ القياس النقدي، مبدأ التكلفة التاريخية في الفترة التي تمت فيها³¹ غير أنه مؤخرا توجهت الأنظار نحو القيمة العادلة، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ عدم المقاصة بين حسابات كل من أصول وخصوم المؤسسة أو حسابات إيراداتها وعبائاتها³²؛
- **وأسس القياس المحاسبي:** يستخدم عدد من الأسس والمداخل لقياس عناصر القوائم المالية وتتمثل فى: **التكلفة التاريخية** التي تمثل ما يعادل الثمن النقدي الذي تم دفعه فعلا للحصول على السلع والخدمات في تاريخ الحصول عليها،

تكلفة الإحلال الجارية التي تمثل ما يعادل الثمن النقدي الذي يمكن دفعه فيما لو تم استبدال أو شراء سلع وخدمات حالية، **القيمة القابلة للتحقق** المتوقع استلامها نتيجة تحويل أصل ما، **القيمة الحالية (المخصومة)** للتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة المستقبلية مخصومة بمعدل الخصم إلى قيمتها الحالية، **والقيمة السوقية الجارية** التي يمكن الحصول عليه حالا لو تم بيع أصل ما³³.

ويعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن مبادلة به أصل أو تسوية التزام بين البائع والمشتري، شرط أن يكونا على دراية وراغبان في عملية تبادل تجارية بحتة، هذا التعريف المعرض للقيمة العادلة يشترط أن تحدد في سوق نشط يعني في سوق تجاري مفتوح للجميع³⁴.

يمكن قبول تكلفة الأصول كتمثيل للقيمة السوقية العادلة في حالة توافر الشروط التالية³⁵:

- توافر ظروف المنافسة الكاملة، وهوما يعني أن سعر البيع (الشراء) يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب وليس عن طريق التفاوض أو المنافسة؛
- السداد النقدي الفوري لثمن الشراء ونفقات إنتمام التعاقد وإعداد الأصل للاستخدام؛
- وشراء الأصل في صورة فردية مستقلة دون اقترانه بأي أصول أخرى.

يجب أن تحدد القيمة العادلة في ضوء عملية فعلية قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة³⁶. ومن مبررات التحول إلى القيمة العادلة، أنها تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة³⁷.

إن اعتماد التكلفة التاريخية ينتج أرباحا وهمية في أوقات التضخم النقدي، مما يؤدي إلى توزيع أرباح صورية إضافة إلى دفع ضرائب على أرباح غير حقيقية مما يجعل المؤسسة في المستقبل عاجزة عن دفع ديونها³⁸.

إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق قياس مختلفة منها ما يتعلق برغبة الشركة في الاحتفاظ بالاستثمارات، ومنها ما يتعلق بتقدير القيمة العادلة، وفي ظل مفاهيم مالية معقدة، فيتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادل حقيقية³⁹.

3-2) الاطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي:

تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هي تزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويشكل موضوع الإفصاح والوسيلة الأساسية لتوصيل تلك المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية.

✦ ماهية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

الإفصاح بمفهومه العام هو توصيل المعلومة، وقد يفترض هذا التوصيل مستوى فني معين كتوصيل معلومة ذات مغزى محاسبي وذلك من محاسب إلى نظيره، أو مستوى لفظي ذو دلالة معينة كالتمثيل لغويا عن معلومة ما وفقا لما تعنيه هذه المعلومة لمستخدميها. والمتتبع لموضوع الإفصاح المحاسبي يجد أنه تطور بتطور الفكر المحاسبي، والهدف منه هو توفير المعلومة المالية لمستخدمي القوائم المالية.

كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة حيث أن هذا الانفصال أوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع، وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المالي للمشروع، لذا كان لابد من تصوير ميزانية هذا الأخير في البداية لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي له، إضافة إلى ذلك نجد أزمة الكساد العالمي التي حلت بالنظام الاقتصادي العالمي في الثلاثينات من القرن الماضي وما رافقتها من

حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح. لكن تطور محاسبة التكاليف والاعتماد على نظام الجرد المستمر للمخزون السلعي بدلا من نظام الجرد الدوري قد أدى إلى التحديد المستمر لتكلفة المبيعات، ما جعل قائمة الدخل تحل محل الحسابات الختامية (تشغيل، متاجرة، أرباح وخسائر) وقد أدت حركة الإفلاسات التي رافقت الركود الاقتصادي في العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى التركيز على حركة التدفقات النقدية دون الاكتفاء بالتدفقات السلعية أو المالية الأخرى، مما تمخض عن طلب الإفصاح عن قائمة التغيرات في الوضع المالي والتي تحولت إلى قائمة التغيرات في المركز المالي ثم إلى قائمة التدفقات النقدية. إن تتبع تاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني أو المعياري هو الذي عمل على صياغته كما هو في الوقت الحاضر، هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية على إلزام إدارة الشركة على إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما من خلال القوائم المالية الأربعة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، وما يرتبط بها من قوائم مرحلية وملاحظات وتفسيرات تلعب دورا في حماية المساهم العادي من التضليل. ومن ثم تقديم معلومات مالية صادقة وقابلة للمقارنة⁴⁰.

إن مصطلح إفصاح يستخدم في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي ودون لبس أو تضليل، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي⁴¹ في أبسط معانيه هو العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على تفهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات.

وهناك عدة أسباب ساعدت على ظهور موضوع الإفصاح المحاسبي، نذكر منها⁴²:

- تعقيد محيط الأعمال؛
- ضرورة إعطاء المعلومات في الوقت المناسب؛
- واعتبار المحاسبة كوسيلة للرقابة والتوجيه.

✦ طرق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

في العموم هناك ثلاث طرق للإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية نذكرها فيما يلي:

- إظهار المعلومات داخل نطاق القوائم المالية كأن يظهر في قائمة المركز المالي بجانب قيمة الاستثمارات الطريقة التي اتبعت في تقييمها؛
- إظهار المعلومة في شكل ملاحظة إرشادية ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها، كأن يوضح طرق تقييم المخزون السلعي فيقول (انظر ملاحظة رقم...)
- ويكون ذلك عن طريق اللاحق كإظهار معلومة إضافية في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية، ومن أهم المعلومات التي يفصح عنها في هذا الصدد القياس المحاسبي لنتيجة العمليات والإفصاح عن المركز المالي وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وفقا لتكلفة الإحلال الجارية⁴³.

✦ أهمية الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح لدوره الرئيسي في توفير المعلومات المالية التي تساعد مستخدميها على كافة المستويات في اتخاذ القرارات، ولقد زاد من أهمية الإفصاح لزيادة الحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية توفر للمستثمرين والدائنين وكافة الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة المناخ الجيد لاتخاذ القرار لأن الفائدة المحققة لمستخدم القوائم المالية لما تحتويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيها، وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي لكونه:

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوقهم؛
- تساعد التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة؛
- تساعد المعلومات المالية في رسم الخطط والبرامج لتحقيق أهداف المؤسسة؛
- تساعد معلومات قائمة الدخل مثلاً على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف الربحية خلال مدة معينة بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال؛
- تقديم معلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدة؛
- إمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل؛
- وتقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية والتي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ، وسيستبع ذلك بالضرورة توضيح الفروض الخاصة بتلك العمليات والمفاهيم التي أسست عليها.

✦ أشكال الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح أشكال مختلفة تختلف باختلاف حاجيات المستخدم يمكن ذكرها فيما يلي:

- **مبدأ الإفصاح الكامل (الشامل):** يعنى الإفصاح الشامل توصيل إلى مستخدمى المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة مع مراعاة محدد الأهمية النسبية (ما يحتاج المستخدم فقط)؛
- **الإفصاح العادل:** تشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح؛ الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعى حاجة مستخدمى البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل المهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية؛
- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أى الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إعلامية واتخاذ القرارات؛
- **الإفصاح الوقائي:** الذى يقوم على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسى من ذلك حماية المجتمع المالى (المستثمر العادي) ذوالقدرة المحدودة على استخدام المعلومات⁴⁴؛
- **والإفصاحات الاختيارية:** نقصح المؤسسة عن بعض المعلومات بمحض إرادتها ولأسباب معينة كتجنب بعض الاحتمالات الرقابية من الحكومة في المستقبل.

✦ مقومات الإفصاح المحاسبي:

المستفيد من الإفصاح المحاسبي ليس الممتحن لمهنة المحاسبة فقط أى أن الإفصاح يكون للعامة (حسب الحاجة) لهذا يراعى عند الإفصاح مجموعة من العناصر التي تعتبر كركائز أساسية لتحقيق الغرض منه، وفي نفس الوقت لا يتجاهل العوامل التي

تحد من أهمية الإفصاح. فيركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

- **تحديد المستخدم المستهدف:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات؛
- **أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** فلا بد من وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي من استخدام هذه المعلومات من جهة أخرى؛
- **طبيعة ونوع المعلومات المراد الإفصاح عنها:** تتمثل في المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية، إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن لا يفصح عنها في صلب القوائم المالية وإنما تعرض في الملاحق؛
- **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة؛
- **والموازنة بين التكاليف والعوائد:** عند الإفصاح يتطلب الأمر استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبى⁴⁵.

✦ العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبى:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات على نوع وحجم الإفصاح نذكر:

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** يجب على المؤسسة إعطاء اهتماما خاصا في قوائمها المالية لاحتياجات المستخدمين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، والسعى لتلبية احتياجات حيث أن الاحتياجات تختلف من مستخدم لآخر؛
- **الفئة المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجماعات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبى المعتمد لكل دولة؛
- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية تعتبر من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح ومن أهم هذه المنظمات: مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- **والبيئة المحيطة:** إن الاختلاف في طرق وأساليب الإفصاح عن المعلومات بين الدول جاء نتيجة لاختلاف ثقافة المجتمع ونوع الاقتصاد، ودرجة الارتباط الحكومى بالاقتصاد، وكذلك طرق التمويل (البنك، السوق المالى؛

✦ صعوبات الإفصاح المحاسبى:

- تعاني عملية الإفصاح من صعوبات شتى نذكر منها:
- **السرية المهنية:** عدم الإفصاح على كل المعلومات من صاحب المؤسسة؛
- **العوامل البيئية:** حيث تختلف التقارير المالية من دولة إلى أخرى ولأسباب اجتماعية وسياسية، اقتصادية وتاريخية... الخ؛
- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة فى مدى توفر الملائمة والثقة بهذه المعلومات إضافة إلى القابلية للتحقق والمقارنة؛
- **عوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية كالحجم، درجة هيمنة المساهمين، القوانين المعمول بها، الضوابط التى تلزمها عملية التدقيق؛**
- **والتشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية، التعليمات الخاصة بالإفصاح داخل المؤسسات ولأغراض الضريبة، الرقابة... الخ.**

خاتمة:

يخلص البحث في النهاية إلى مجموعة من النتائج، نلخص أهمها في النقاط التالية:

- الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة والتغيرات التي تحدث عليه والنتائج المحققة، تستخدم هذه المعلومات من طرف المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- إعداد قوائم مالية تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية هناك متطلبات ومقومات ينبغي توافرها؛
- إن تأقلم البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية له منافع وفوائد تعود على المؤسسة والمستخدمين على حد سواء؛
- يعد الإفصاح المحاسبى الأداة الأساسية التي من خلالها تستطيع المؤسسة إعلام كل الأطراف المهمة عن أنشطتها المختلفة عن مركزها المالية وأدائها المالي، من خلال القوائم والتقارير المالية؛
- إن متطلبات الإفصاح المحاسبى تقتضى أعداد مجموعة من القوائم المالية معدة على أساس المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام إضافة الى الإيضاحات المرفقة بها؛
- يرتبط تزايد أهمية القياس والإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية المنشورة بالتطور التاريخي الذي حدث لمهنة المحاسبة، من التركيز على إمساك الدفاتر المحاسبية إلى التركيز على دورها كنظام معلومات هدفه الأساسى توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات السليمة؛
- ويترتب على عدم الإفصاح المحاسبى عن المعلومات الضرورية للمؤسسة للأطراف المهمة أثارا سلبية تنعكس على سمعة المؤسسة المال، ومن ثم متخذى القرارات، بالإضافة إلى أن هذا يتعارض مع القواعد المتعارف عليها بشأن الإفصاح عن كل ما له تأثير على قيمة المؤسسة ومركزها المالي.

وفى ضوء النتائج السابقة نرى مجموعة من الاقتراحات صائبة لمعالجة موضوع القياس والإفصاح نذكر منها:

- إلزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس وللقواعد التى نص عليها المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية؛
- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للمشرفين على إعداد القوائم المالية للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛
- ضرورة زيادة الوعي العام بموضوع الإفصاح المحاسبى لدى جميع الأطراف المهمة بالمؤسسة وفى مقدمتهم صاحب المؤسسة؛
- اضطلاع المنظمات والهيئات العلمية المحاسبية الدولية والوطنية على القيام بالدور المأمول منها؛
- ضرورة تحسيس المحاسب بالدور المنوط به فى مجال القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة؛
- ضرورة اضطلاع مدققى الحسابات بالدور المنوط بهم فى مجال الفحص والتقرير عن مدى التزام المؤسسة محل الفحص بمتطلبات بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية فى اعداد وعرض القوائم المال.

الهوامش والمراجع:

- 1 محمد المبروك أبو الزيد، «المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية»، ط. ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 58.
- 2 أمين السيد أحمد لطفى، «المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 37.
- 3 شعيب شنوف، «محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية»، ط. مكتبة بوداوا، الجزائر، 2010، ص 126.
- 4 خالد جمال الجعرات، «معايير التقارير المالية الدولية 2007»، ط. إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 26.
- 5 حسين قاضي & مأمون حمدان، «المحاسبة الدولية ومعاييرها»، ط. دار الثقافة، عمان، 2008، ص 113.
- 6 المرجع السابق ل محمد المبروك أبو الزيد، ص 33.
- 7 هوام جمعة، «المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 30.
- 8 طارق عبد العال حماد، «موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 2.
- 9 احمد محمد أبو شمالة، «معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية»، ط. مكتبة المجتمع العربي، 2010، عمان، ص 28.
- 10 المرجع السابق ل أحمد محمد أبو شمالة، ص 23.
- 11 BRUN Stéphan, «L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS», ed. Galion éditeur, Paris, 2004, p 49.
- 12 محمد عباس بدوي، «المحاسبة وتحليل القوائم المالية»، ط. المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2009، ص 29.
- 13 عبد الوهاب نصر علي، «مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 39.
- 14 MAILLET C. & BAUDRIER A., «Les normes comptables international IAS/IFRS LMD», ed. Collection Manuel, Paris, 2008, p. 25.
- 15 محمد أبو نصار & جمعة حميدات، «معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 39.
- 16 طارق عبد العال حماد، «التقارير المالية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 130.
- 17 شارف خوجة الطيب، «مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية جامعة باجي مختار عناية، 22/21 نوفمبر 2007.
- 18 فوز الدين أبو جاموس & آخرون، «أسس المحاسبة المالية»، ط. دار حامد للنشر، عمان، 2004، ص 24.
- 19 المرجع السابق ل حسين قاضي مأمون حمدان، ص 274.
- 20 رضوان حلوه حنان، «مدخل النظرية المحاسبية»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 66.
- 21 احمد نور، «المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية العربية والمصرية»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 40.
- 22 عبد السميع الدسوقي، «أساسيات المحاسبة المالية»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 24.
- 23 المرجع السابق ل احمد نور، ص 45.

- 24 مؤيد راضي، خنفر غسان & فلاح المطارنة، «تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي»، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 49.
- 25 المرجع السابق ل طارق عبد العال حماد، ص 67.
- 26 محاضرات في المحاسبة للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، تاريخ الموضوع: 2012/08/19، <http://www.ao-academy.org>
- 27 محمد مطر & موسى السيوطي، «التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والإفصاح»، ط. دار وائل للنشر (الطبعة الثانية)، 2008، عمان، ص 131.
- 28 حيدر محمد علي بني عطا، «مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة»، ط. دار حامد للنشر، عمان، 2007، ص 42.
- 29 رضوان حلوه حنان، «مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري-التطبيقات العملية»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 159.
- 30 المرجع السابق ل محمد مطر & موسى مصطفى، ص 132.
- 31 عطية عبد الحى مرعى، «أساسيات المحاسبة المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية»، ط. المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2009، ص 46.
- 32 محمد التهامي طواهر & مسعود صديقي، «المراجعة وتدقيق الحسابات»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثالثة)، الجزائر، 2009، ص 67.
- 33 علي احمد أبو الحسن & محمد سمير الصبان، «المحاسبة المتوسطة: المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبى»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 47.
- 34 DUCASSE Eric & JALLET Ames, «Les normes comptables internationales IAS/IFRS», ed. De Boeck université Bruxelles, 2005, p. 111.
- 35 رجب السيد راشد & محمد سمير الصبان، «المحاسبة المتوسطة: قواعد القياس والإفصاح المحاسبى لتحديد الدخل والمركز المالى»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 27.
- 36 حواس صلاح، «التوجه الجديد نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالى الدولية»، أطروحة دكتوراه دولة فى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 116.
- 37 بوكساني رشيد، «التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل التوجه نحو القيمة السوقية العادلة»، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الأول حول «النظام المحاسبى المالى الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب تطبيقات وأفاق»، المركز الجامعى الوادي، 18/17 جانفي 2010.
- 38 رضوان حلوه حنان، «النموذج المحاسبى المعاصر من المبادئ إلى المعايير»، ط. دار وائل للنشر عمان، 2003، ص 457.
- 39 المرجع السابق ل حواس صلاح، ص 117 & المرجع السابق ل بوكساني رشيد، ص 77.
- 40 حسين قاضي & مأمون حمدان، «نظرية المحاسبة»، ط. دار الثقافة، عمان، 2007، ص 239.
- 41 المرجع السابق ل محمد المبروك أبو الزيد، ص 577.
- 42 نعيم حسين دهمش، «القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما»، ط. معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995، ص 28.
- 43 وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، «المحاسبة المالية المتقدمة: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبى»، ط. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 53.
- 44 أمين السيد & احمد لطفي، «إعداد وعرض القوائم المالية فى ضوء معايير المحاسبة الدولية»، ط. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 288.
- 45 خليل عبد الرزاق & عبيد نعيمة، «الانتقال إلى النظام المحاسبى المالى الجديد وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية»، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي حول «النظام المحاسبى المالى في مواجهة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية»، جامعة سعد دحلب البليدة، 26/25/24 ديسمبر 2011.